

## الدينار الجزائري يحدق في هاوية التعويم الوشيك

### تراجع الفساد وإيرادات النفط عمقا أزمة العملة المحلية

تؤكد بيانات نشاط الاقتصاد الجزائري وأراء المحللين أن الدينار يحدق في هاوية التعويم الوشيك بعد أن كانت السياسة النقدية المتبعة منذ تفجر أزمة أسعار النفط ستفاد الضغوط وتحكمها الإملاءات الإدارية بدل ترك العملية لتحركات السوق، وسط توقعات بأن تعمق الخطوة التداعيات على القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة.

الجزائر - تصاعدت خشية الأوساط المالية الجزائرية من اتساع دائرة تأثيرات سياسة تعويم الدينار الوشيك، والتي كانت تخضع بشكل غير معلن منذ بداية أزمة النفط قبل خمس سنوات لاهواء الحكومات المتعاقبة. وأقرت الحكومة في موازنة العام المقبل تعويما جديدا للعملة المحلية ليصبح سعر صرف الدولار عند 123 دينارا، مقارنة مع 118 دينارا سابقا. وبحسب البيانات الرسمية، كان سعر الصرف مع بداية الأزمة النفطية منتصف عام 2014 يساوي 83 دينارا لكل دولار. ويضاعف سعر الصرف في السوق الموازية من حدة أزمة العملة المحلية، إذ يبلغ سعر الدولار 180 دينارا واليورو نحو منتي دينار.

نبيل جمعة

انتهيار 4 ركائز أساسية للاقتصاد وسع هوة قيمة الدينار



وفقدت العملة منذ تفجر الأزمة النفطية حوالي 70 بالمئة من قيمتها، وفق المسؤولين في البنك المركزي. وسببت الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الخمس الأخيرة إجراء تحرير سعر صرف الدينار بالقول إنه جزئي ويهدف إلى امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلاد. وفي عام 2017، قال المحافظ السابق لبنك الجزائر المركزي محمد لوكال، الذي يتسلم منصب وزير المالية حاليا، إن "تعويم الدينار بلغ نحو 20 بالمئة منذ منتصف 2014".

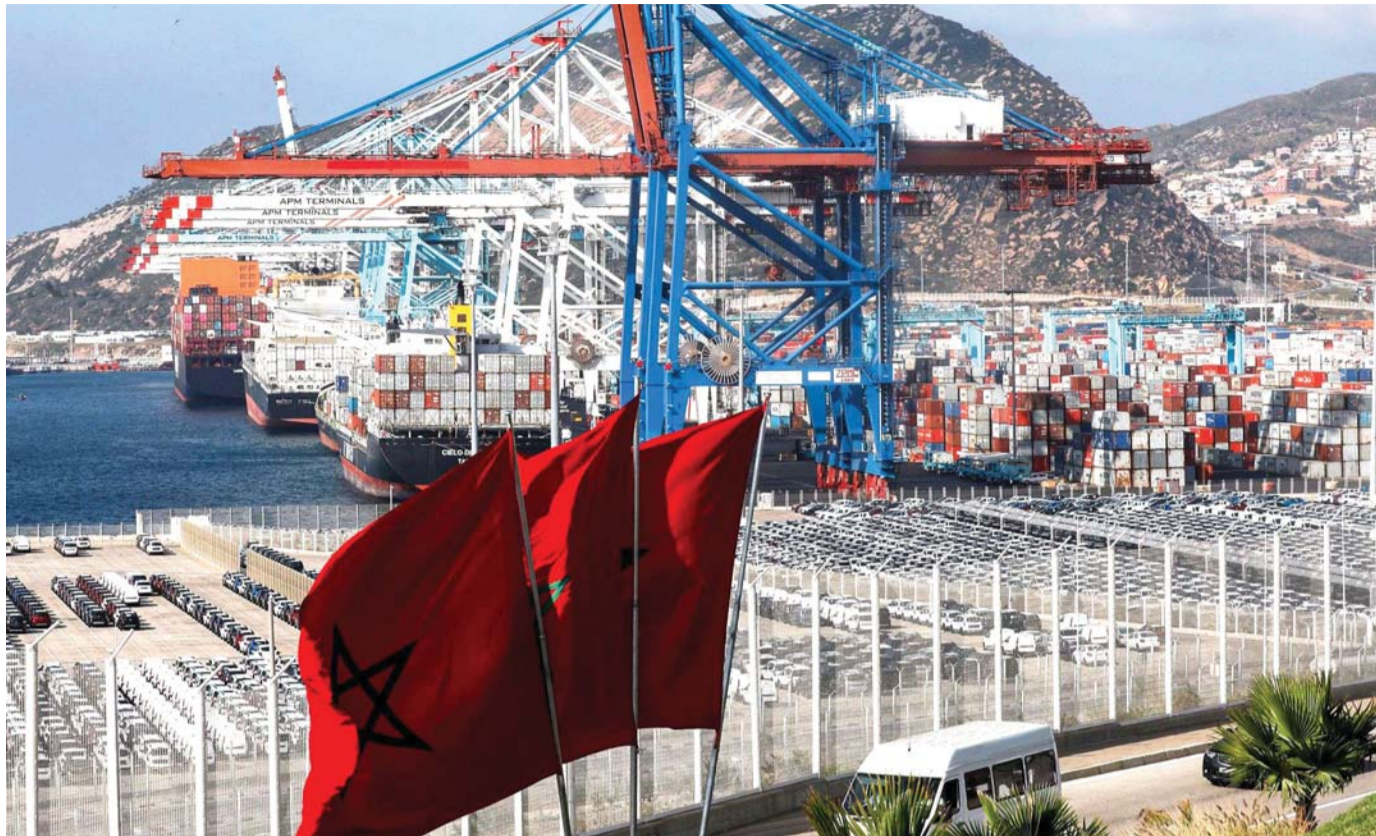
وأضاف حينها أن "خفض قيمة صرف مقارنة بالدولار واليورو ساهم في امتصاص تأثيرات الأزمة النفطية على اقتصاد البلاد، بالنظر لاعتماده بصفة شبه كلية على إيرادات المحروقات". ولم تنه التبريرات السخط الشعبي للمواطنين الذين اتهموا الحكومة بالخضوع لإملاءات سياسية وإدارية، مصدرها مؤسسة رئاسة الجمهورية والحكومة، في تعويم العملة.

و ضرب الإجراء القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما في ظل إقرار التمويل غير التقليدي، أي طباعة النقود دون مقابل في عمليات الإنتاج، لسد العجز وسداد الدين الداخلي. ويرى الخبير نبيل جمعة أن استمرار هبوط قيمة الدينار سببه انهيار أربعة أسس حدد بوجودها سعر صرف العملة المحلية، من طرف الحكومة والبنك المركزي. ونسبت وكالة الأناضول إلى جمعة قوله إن "الأساس الأول يتمثل في الإنتاجية المحلية، التي تدهورت في ظل الأزمة النفطية التي أضرت بالانتشطة الاقتصادية".

وأوضح أن احتقان الوضع السياسي غدى الصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة، وبالتالي تراجع الإنتاجية. ويشير جمعة إلى أن الركيزة الثانية التي تسببت في انهيار العملة تتعلق



الدينار تحت اختبار الصمود



تنشيط الصادرات أولوية قصوى

## مراجعة مغربية صريحة لشراكات التبادل التجاري الحر

### صدمة العجز التجاري توقف خطط تعزيز الصادرات

الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية العاملة في المجال. وأشار فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالبرلمان، إلى أن الرباط لديها شبكة واسعة من الاتفاقيات التفضيلية والتبادل الحر تمكن من دخول سوق قوامها مليار مستهلك بقدره شرائية من بين القدرات الأكبر عالميا، ولكن الاستفادة من هذه الاتفاقيات تطرح تحديات كبرى. وقد انبثق عن هذه الاتفاقيات ارتفاع تجاري يغذي تسريعا قويا للواردات، كان من نتائجه عجز تجاري بنيوي يرتبط بتفاقمه بتحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، كان في حدود 3 مليارات دولار عام 2000 وخمسة مليارات دولار في عام 2003 ليتضاعف بعد ذلك في السنوات الأخيرة.

وأشارت إحصائيات صادرة عن وزارة الاقتصاد إلى أن ارتفاع الصادرات المغربية في النصف الأول من 2019 لم يؤثر إيجابيا على العجز التجاري، حيث استمر في التناقص نتيجة الارتفاع التصاعدي للواردات.

وتشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع الواردات بنسبة 2.9 بالمئة بقيمة مالية بلغت 34 مليار دولار، مقابل صادرات بلغت 19 مليار دولار فقط، رغم ارتفاع نسبتها بحوالي 3.2 بالمئة. وتعتبر رصده حجم العجز التجاري الزمن، أوصت مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالعمل على مراجعة شاملة لاتفاقيات التبادل الحر المرمة، والبحث عن السبل الكفيلة بإعادة التوازن للعلاقات التجارية مع أهم الشركات. وأكد التقرير على ضرورة دعم رصانة الحماية التجارية، بما يساعد على محاربة المنافسة غير المشروعة، خاصة عبر المراقبة على الحدود لمواجهة التهريب والتصريحات غير الحقيقية والغش، معتبرة أن ذلك من شأنه أن يحافظ على سلامة السوق المحلية.

15.78 مليار دولار، العجز التجاري في أول 9 أشهر من 2019، مرتفعا بنحو 2.4 بالمئة بمقارنة سنوية

وعلى نفس المستوى، دعا مصرون محليون إلى ضرورة مراجعة اتفاقية التبادل الحر الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة منذ 13 عاما، وتسهيل تسويق المنتجات المغربية بكميات أكبر نحو السوق الأميركية، وفتح المجال للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها. واعتبر رئيس الجمعية حسن السننيسي أن اتفاقية التبادل الحر مع واشنطن تتيح مجموعة من الفرص للسوق الأميركية، والتي لم يرق المصدرون المغربي باستغلالها على الوجه الأكمل. وعزا السننيسي ذلك إلى التدابير الصارمة التي تواجههم في هذا الشأن، داعيا إلى ضرورة مراجعة هذه الاتفاقية عبر الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات

فاجأت الحكومة المغربية المتابعين بإعلانها عن تقييم صريح وشفاف لشراكات التبادل التجاري الحر، وأقرت بضعف الجدوى الاقتصادية للخطط الحالية، كخطوة أولى لمراجعتها والبحث عن حلول لضمان نجاحها بهدف تعزيز الصادرات، التي تعول عليها كثيرا في تعبئة الموارد المالية.

مجموعات إقليمية، مقارنة بالاتفاقيات الثنائية، بما يقضي إلى تفادي الصدمات التنافسية.

وقد أكد العلمي في هذا السياق أن الحكومة مستعدة للنظر بشكل شامل في كل الشراكات المضرة بالاقتصاد ودراسة الملفات بعقلانية. ومنذ العام 2006 تطالب أوساط الأعمال المغربية بمراجعة كافة الاتفاقيات التجارية كونها شراكات غير متكافئة. وظهرت بيانات لمكتب الصرف ارتفاع العجز التجاري المغربي بنحو 2.4 بالمئة، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بمقارنة سنوية.

ووصل العجز التجاري منذ بداية العام الحالي حتى نهاية سبتمبر الماضي إلى 15.78 مليار دولار، بزيادة تقدر بنحو 370 مليون دولار خلال الفترة المماثلة من 2018.

وقد وصل حجم التبادل التجاري بين المغرب وتركيا إلى 2.7 مليار دولار خلال العام الماضي. ولذلك الغت الرباط الإعفاء الضريبي على المنتوجات التركية، وهو القرار الذي اتخذته الوزارة قبل أكثر من عام لحماية قطاع النسيج المحلي. كما تم تفعيل تدابير التعديلات الانتقالية المشار إليها في المادة 17 من اتفاق التبادل الحر بين المغرب وتركيا بشأن بعض منتوجات النسيج والألبسة، وفي ضوء ذلك، تم رفع قيمة الضرائب على الواردات التركية من منتوجات النسيج والألبسة إلى 90 بالمئة، وأرجعت الحكومة السبب إلى التأثير السلبي لشركات الإنتاج المحلية، وكذلك تضرر موردين آخرين للمغرب.

وكان المنكي قد قال خلال مقابلة مع وكالة رويترز في أغسطس العام الماضي "نحن اقترحنا تسريح 1200 عامل ومنتظر موافقة الحكومة على هذا البرنامج الذي سيساعد الشركة على تخفيف أعبائها المالية والخروج من أزمتها". وكان الوضع المالي الصعب لشركة الطيران التونسية قد أفضى إلى تأخر رحلات وتراجع مستوى الخدمات ووقف تشغيل طائرات بسبب نقص قطع الغيار، فضلا عن اعتصامات الموظفين بين الفينة والأخرى.

وبينما كانت الخطوط التونسية تدر على خزينة الدولة أرباحا تقدر بنحو

محمد ماموني العلوي صحافي مغربي



الرباط - قرر المغرب إعادة النظر في عدد من اتفاقيات التبادل الحر، التي تربطه مع دول أخرى بعد أن تقادم العجز التجاري بشكل مقلق في السنوات الأخيرة.

وفي خطوة اعتبرها كثيرون جريئة وتماشيا مع خطط الإصلاح الاقتصادي، كشف وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي حفيظ العلمي هذا الأسبوع، أن الوزارة تعكف على إعداد دراسة تتعلق بتقييم جميع اتفاقيات التبادل الحر.

ورغم أن العلمي لم يحدد بالتفصيل تلك الاتفاقيات، لكنه أشار خلال تصريحاته لوسائل إعلام محلية إلى أن الوزارة قد تتخذ قرارا بإلغاء البعض من الاتفاقيات التي تلحق أضرارا بالاقتصاد المحلي.

ويجمع محللون على أن تلك الاتفاقيات لم تأخذ بعين الاعتبار الآليات الكفيلة بحماية الشركات المحلية من المنافسة الشرسة.

وأكدوا أن توجه الرباط لإعادة تقييم الاتفاقيات، جاء نتيجة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد خاصة بعد ظهور نتائج التحقيقات التي فتحتها الوزارة، وأكدت وجود إغراق شامل للسوق المحلية من السلع المستوردة، ومنها التركية.

ومن هذا المنطلق، يعتقد هؤلاء أن حقائق الواقع تفرض إعداد مقارنة جديدة عبر التوجه إلى تبني اتفاقيات مع

## الخطوط التونسية تشطب 400 وظيفة لتخفيف أزماتها

وظهرت المشكلة بوضوح خلال حكم الترويكما الذي قادته حركة النهضة الإسلامية، حيث شهدت جميع المؤسسات الحكومية انغلاقا غير مسبق لا تزال تتحمل البلاد تبعاته حتى الآن.

وتعتبر الخطوط التونسية واحدة من عشرات الشركات المملوكة للدولة التي عانت من مشاكل مالية خلال السنوات الأخيرة، من بينها شركة الكهرباء والغاز وشركة المياه وغيرها. وللخطوط التونسية أسطول من 27 طائرة وقوة عمل متضخمة حجمها ثمانية آلاف موظف فشلت الحكومة في تقليصها في ظل مقاومة النقابات.

وكان المنكي قد قال خلال مقابلة مع وكالة رويترز في أغسطس العام الماضي "نحن اقترحنا تسريح 1200 عامل ومنتظر موافقة الحكومة على هذا البرنامج الذي سيساعد الشركة على تخفيف أعبائها المالية والخروج من أزمتها".

وكان الوضع المالي الصعب لشركة الطيران التونسية قد أفضى إلى تأخر رحلات وتراجع مستوى الخدمات ووقف تشغيل طائرات بسبب نقص قطع الغيار، فضلا عن اعتصامات الموظفين بين الفينة والأخرى.

وبينما كانت الخطوط التونسية تدر على خزينة الدولة أرباحا تقدر بنحو

تونس - تكافح الخطوط التونسية لطي صفحة الأزمة، التي تعاني منها منذ تسع سنوات بعد تأكيد المسؤولين أن خطط إعادة الهيكلة مستمرة ومن بينها تسريح المئات من الموظفين والعمال لإنقاذ الشركة المملوكة للدولة من الإفلاس.

وقال المدير العام للخطوط التونسية إلياس المنكي في تصريحات صحافية خلال وقت سابق هذا الأسبوع إن "الشركة تعتزم تسريح 400 من موظفيها العاملين بدوام كامل في 2020 ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي".

وأكد أن الحكومة اتخذت هذا القرار بعد الموافقة على خطة إعادة هيكلة الشركة المتعثرة.